

### (مشروع)

#### محضر اجتماع الجمعية العامة العاديّة

لشركة العز الدخيلة للصلب-الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٥/٨

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد المهندس/رئيس مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية لعقد اجتماع الجمعية العامة العاديّة للشركة في التاسعة صباحاً يوم السبت الموافق ٨ مايو ٢٠٢١، والمنشورة بالصحف يوم ٤/٤/٢٠٢١ (أخطار أول) ويوم ٤/٤/٢٠٢١ (أخطار ثان)، والدعوة المرسلة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٤/٤/٢٠٢١، والدعوة المرسلة إلى السادة مراقبى الحسابات في ذات التاريخ؛ فقد اجتمع السادة أعضاء الجمعية العامة في الموعد والمكان المحددين بالدعوة، وذلك بنادى شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية – طريق إسكندرية / مطروح البيطاش – العجمي بوابة المدينة السكنية رقم ٦ – بجوار حي العجمي؛ وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

- ١- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ٢- عرض تقرير السادة مراقبى الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وتقرير الحكومة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ٣- اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ٤- التصديق على عقود المعاوضة التي تمت خلال عام ٢٠٢٠ ونظر في الموافقة على إبرام عقود معاوضة لعام ٢٠٢١.
- ٥- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ٦- تعين مجلس الإدارة لدورة قادمة طبقاً للنظام الأساسي.
- ٧- الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠٢١ وحدودها، واعتماد ما سبق صرفه عن العام السابق.
- ٨- التصديق على مكافأة ومزايا السيد المهندس/رئيس مجلس الإدارة وذلك عن السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١.
- ٩- تحديد البدلات التي يتلقاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١.
- ١٠- تجديد تعين السادة مراقبى حسابات الشركة وتحديد أتعابهما عن السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وقد رأس الاجتماع السيد المهندس/ فاروق زكي إبراهيم- رئيس مجلس الإدارة، كما حضر الاجتماع كل من:

أولاً: السادة ممثلو المساهمون

ممثلاً عن شركة حديد عز	الأستاذ/ رفيق عبد العزيز جاب الله	- ١
ممثلاً عن بنك الاستثمار القومي	الأستاذ/ عز عبد العظيم حسين	- ٢
ممثلاً عن البنك الأهلي المصري	الأستاذ/ أحمد السيد خليل	- ٣
ممثلاً عن صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي	الأستاذ/ رياض شوقي الطوخى	- ٤
ممثلاً عن الهيئة المصرية العامة للبترول	الأستاذة/ مايسة محمود عباس شميس	- ٥
ممثلاً عن شركة مصر للتأمين	المهندس/ عابد عز الرجال عبد العال	- ٦
ممثلاً عن بنك مصر	الأستاذ/ عصام منصور عبد العزيز منصور	- ٧
ممثلاً عن صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص	الأستاذ/ عمرو علي عبد الرحيم	- ٨
ممثلاً عن الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية	الأستاذ/ أيمن عزت محمد ديباب الأستاذ/ مصطفى عبد اللطيف مصطفى	- ٩
ممثلاً عن شركة مصر لتأمينات الحياة	الأستاذ/ محمد محمد شفيق الأستاذ/ علاء محمد علي	- ١٠
ممثلاً عن محافظ الأوراق المالية لصندوق التأمين الاجتماعي الحكومي	الأستاذ/ أحمد ابراهيم السيد	- ١١
ممثلاً عن جمعية الخدمات للعاملين بالشركة	المهندس/ عبد الرزاق عبد العزيز عبد الحليم	- ١٢
ممثلاً عن صندوق التأمين الخاص للعاملين بالشركة	الأستاذ/ يحيى مصطفى أحمد الشنطي	- ١٣

ثانياً: السادة أعضاء مجلس الإدارة

العضو المنتدب- ممثلاً لشركة حديد عز	الأستاذ/ محمد رائد محمود نور الدين البلاوى	- ١
ممثلاً لشركة حديد عز	المهندس/ جميل فؤاد اسكندر	- ٢
ممثلاً لبنك الاستثمار القومي	الأستاذ/ ممدوح هاشم عبد الواحد ريحان	- ٣
ممثلاً لبنك الاستثمار القومي	الأستاذ / محمد أحمد سيد أحمد	- ٤
ممثلاً لبنك الأهلي المصري	الأستاذ/ أشرف عبد المنعم أحمد محمود	- ٥
ممثلاً للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	الأستاذ/ محسن الطنطاوى القصبي غانم	- ٦
ممثلاً للهيئة المصرية العامة للبترول (بتفويض)	الأستاذ/ خالد محمد عثمان عبد الرحيم	- ٧
ممثلاً لشركة مصر للتأمين	الأستاذ/ عمرو كمال حامد محمد حسن حزین	- ٨
ممثلاً للجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية	المهندس/ محمد محمد أنور	- ٩

### ثالثاً: السادة مراقبو الحسابات

#### (أ) عن الجهاز المركزي للمحاسبات (إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية)

- |                                      |  |
|--------------------------------------|--|
| وكيل أول الوزارة – مدير الإدارة      | - الأستاذة المحاسبة/ أماني صلاح الدين عبد الله |
| وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة | - الأستاذ المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن أحمد       |
| وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة | - الأستاذ المحاسب/ هشام أحمد هيكل              |
| مدير عام- نائب مدير الإدارة          | - الأستاذ المحاسب/ على حسن رشوان               |
| مراجعة حسابات                        | - الأستاذ المحاسب/ أحمد حلمي عبد الفتاح        |

#### (ب) عن مؤسسة حازم حسن KPMG

- الأستاذ المحاسب/ طرق عبد الوكيل أحمد – الشريك بالمؤسسة (بالتفويض)

#### (ج) عن مور ايجيبت Moore Egypt

- الأستاذ المحاسب/ جودة حسين عبد الفتاح- (بالتفويض).

كما حضر الاجتماع الدكتور/ مصطفى أحمد أمين- رئيس القطاع المالي والأستاذ/ يحيى حسن ابراهيم – القائم بأعمال المراقب المالي.

وقد إفتح الاجتماع السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، ورحب سعادته بالسادة الحاضرين، ثم بدأت إجراءات الجمعية العامة العادية؛ حيث قام السادة مراقبو الحسابات بمراجعة إجراءات توجيه الدعوة للجتماع وأعلنوا صحتها، وبعد ذلك رشح سعادته الدكتور/ عمر محمد البدويهي أميناً للسر، وكلّا من الأستاذ/ محمود البكري عبد العاطى والأستاذ/ محمد عياد مهدي جامعين للأصوات، وقد وافق المجتمعون على هذا الاختيار.

كما أعلن جاماً الأصوات أن مجموع الأسهم الحاضرة قد بلغ ١٨,٦١٥,١١٠ سهماً بنسبة ٩٥,٤ % من أسهم رأس المال البالغ عددها ١٩,٥١٢,٠٣٧ سهم.

وبناء على ما نقدم، أعلن السيد المهندس/ رئيس الاجتماع صحة الانعقاد وقانونيته، وبدأ في إستعراض بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

#### البند الأول: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في

٢٠٢٠/١٢/٣١

بناء على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، قام الأستاذ/ محمد رائد البلاوي – العضو المنتدب بعرض مشروع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، حيث أوضح سعادته أن عام ٢٠٢٠ كان عاماً

استثنائياً لصناعة الصلب على المستويين العالمي والمحلّي؛ حيث اتسمت الفترة الماضية بكونها المرحلة الأدنى والأسوأ في الدورة الاقتصادية لصناعة الصلب عالمياً ومحلّياً. فقد تأثرت الصناعة سلباً نتيجة الإجراءات الحماية التي بدأت منذ مارس ٢٠١٨ إثر قرار الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم بنسبة ٢٥% على واردات الصلب، وما تبعها من إجراءات حماية مضادة قامت بها دول الاتحاد الأوروبي وتركيا.

وقد أوضح السيد الأستاذ/ العضو المنتدب أن ملامح مؤشرات تعافي صناعة الصلب المتكاملة مع بداية عام ٢٠٢٠ إلا أن هذا التعافي ما لبث أن تأثر سلباً نتيجة التداعيات الاقتصادية السلبية العنيفة الناجمة عن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 بداية من الرابع الثاني لعام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، وبالتزامن مع الأزمة الاقتصادية لجائحة كورونا، وبداية من شهر أبريل ٢٠٢٠ تعرضت صناعة الصلب، وغيرها من صناعات مواد البناء في مصر، لازمة حادة نتجة إيقاف إصدار تراخيص البناء السكنية لمدة ٦ أشهر، وبالتالي تراجع الطلب المحلي بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٢٠.

كما أشار السيد الأستاذ/ العضو المنتدب أن ملامح عودة التعافي الاقتصادي قد بدأت في نهاية ٢٠٢٠ نتيجة استعادة النشاط الاقتصادي للصين بعد الموجة الأولى لجائحة كورونا، والذي ساهم في نجاح الصين في زيادة انتاجها من الصلب الخام في نهاية عام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى أن استئناف النشاط الاقتصادي في العديد من الدول وعودة الإنتاج الصناعي على خلفية تعافي الأسواق وبدء الإعلان عن لقاحات كورونا وخطط التطعيم التي أعلنتها الدول المختلفة؛ حيث ساهم ذلك في زيادة الطلب وارتفاع أسعار منتجات الصلب؛ لتلبية الطلب المتزايد السريع، خاصة من الدول الأوروبية. وتشير مؤشرات السوق المحلي لتحديد التسلیح إلى استمرار الطلب في التحسن تدريجياً مدفوعاً باستئناف نشاط البناء بعد اصدار الشروط الجديدة، وعودة اصدار تراخيص البناء السكنية في المدن والقرى، بالتزامن مع مشاريع البنية التحتية من كباري وطرق وأنفاق، وتنفيذ المشروع القومي لتطوير القرى استمراً لحالة النهضة العمرانية التي تشهدها البلاد.

وقد بدأ السيد الأستاذ/ العضو المنتدب في استعراض محتويات تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١؛ حيث تضمن التقرير البنود الرئيسية التالية:

- تشكيل مجلس الإدارة، والتعديلات التي طرأت عليه خلال عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تشكيل لجنة المراجعة وختصاصاتها، فضلاً عن قيام الشركة بإصدار تقرير الحكومة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- نشاط الشركة خلال عام ٢٠٢٠، والمؤشرات المتعلقة بالإنتاج والمبيعات وتدبير الاحتياجات والتمويل، بالإضافة إلى أهم نتائج أعمال الشركة المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، والتي جاءت على النحو التالي:

#### (١) القوائم المالية المستقلة

- بلغت جملة الأصول مبلغ قدره ٣٧,٥ مليار جنيه، كما بلغ رصيد إجمالي حقوق الملكية مبلغ قدره ٧,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- بلغ مجمل الربح مبلغ قدره ١٨٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٧٤ مليون جنيه عام ٢٠١٩.
- بلغت الأرباح الناتجة من أنشطة التشغيل مبلغ قدره ٦٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل خسائر قدرها ١٢٤٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩.
- بلغت الخسائر قبل الضرائب مبلغ قدره ١٠٧٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل خسائر بمبلغ قدره ٢٥٣٥ مليون جنيه عام ٢٠١٩.
- بلغ صافي الخسائر بعد الضرائب مبلغ قدره ٨٧٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٢٣١ مليون جنيه عام ٢٠١٩.

#### (٢) القوائم المالية المجمعة

- بلغ مجمل الربح مبلغ قدره ٧٥٢ مليون جنيه مقابل مجمل خساره ٧٣٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩.
- بلغت الخسائر الناتجة من أنشطة التشغيل مبلغ قدره ١٠١١ مليون جنيه خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٢٤٢٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٩.
- بلغ صافي الخسائر بعد الضرائب مبلغ قدره ٤٦٧٦ مليون جنيه خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٥٢٢٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٩.

وقد قام السيد المهندس/رئيس مجلس الإدارة والسيد الأستاذ/العضو المنتدب بالرد على استفسارات بعض السادة المساهمين التي أثيرت في هذا الشأن.

#### البند الثاني: عرض تقرير السادة مراقبى الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١. وتقرير الحكومة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

طلب السيد المهندس/رئيس الاجتماع من السادة مراقبى حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات- إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية- عرض تقريرهم عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١؛ حيث طلبت الأستاذة المحاسبة/أمانى صلاح الدين عبد الله - وكيل أول الوزارة - مدير ادارة حسابات الصناعات المعدنية بالجهاز المركزى للمحاسبات من الأستاذ المحاسب/ على حسن رشوان مدير عام - نائب مدير الإداره بتلاوة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى:

إلى السادة رئيس وأعضاء الجمعية العامة  
تقرير عن القوائم المالية المستقلة:-

راجعنا القوائم المالية المستقلة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ "قانون الاستثمار" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١/١٢/٢٠٢٠ وباللغة إجمالي حقوق الملكية والالتزامات بها نحو ٣٧,٥ مليون جنيه وكذا قاعدة الدخل المستقلة والتي أظهرت صافي خسارة بنحو ٨٧٨,٥ مليون جنيه، وقوائم الدخل الشامل المستقلة والتغيرات في حقوق الملكية المستقلة والتغيرات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وللإيضاحات.

مسئوليّة الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:-

هذه القوائم المالية المستقلة مسئوليّة إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئوليّة الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئوليّة اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الهمامة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات:-

تحصر مسئوليّتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصريّة وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلّب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أي خطأ هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بفرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهمامة التي أحدثت بمعرفة الإدارة وهذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتدّعى أساساً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي:-

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهمامة، عن المركز المالي المستقل لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن اذانها المالي وتتفقها التالية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرات لفت الانتباه:-

- مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه نود ان نلفت الانتباه الى ما يلي:
- عدم تسجيل أراضي بمساحة ٢٣٠ فدان وجود نزاعات قضائية بشأن أراضي بمساحة نحو ٦ فدان على النحو الوارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢-٣٥).
- حسب ما ورد تفصيلاً بالإفصاحات المتممة أرقام ٢٩ و ٣٨ فإن هناك خلافات بين الشركة ومصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك وهيئة ميناء الإسكندرية وقامت الشركة باللجوء إلى اتخاذ إجراءات قانونية لحفظ حقوقها وتم سداد بعض من هذه المطالبات وترى إدارة الشركة بناءً على رأي مستشارها القانوني والضربي بكفالة الأرصدة وصحّة ما تم من إجراءات.
- حسب ما ورد تفصيلاً بالإفصاحات المتممة للقواعد أرقام (١٥-١)، (٢٣)، (٤٠)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٤) وفقاً لخطة الشركة الاستثمارية للنمو والتكامل تم زيادة بند الاستثمارات في شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة في ديسمبر ٢٠١٩ ليصبح إجمالي الاستثمارات المالية في الشركات التابعة نحو ١٠,٨ مليار جنيه تتضمن ما يلي:-
- نحو ٨,٧ مليار جنيه تكلفة الشركة العز لصناعة الصلب المسطح، بنسبة ملكيه نحو ١٠٠ % وقد بلغت الخسائر المرحلية للشركة التابعة طبقاً لقوائمها المالية المدققة من مراقب حساباتها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٠٩١ مليون جنيه بنسبة نحو ٨٩,٧ % من حقوق الملكية قبل خصم الخسائر، خلاف صافي مديونية عن المعاملات بنحو ٣,٣ مليار جنيه.

- نحو ٢,٠٨ ملiliar جنية بنسبة ملكية نحو ١٠٠٪ من راس مال شركة مصانع العز للدرفلة. هذا وقد بلغت الخسائر المرحلحة للشركة التابعة طبقاً لقوائمها المالية المدققة من مراقب حساباتها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٤,٧٧٣ مليون جنية بنسبة نحو ٢٣٥٪ من حقوق الملكية قبل خصم الخسائر، بخلاف صافي مديونية عن المعاملات بنحو ٤,٨ مليون جنية.
- ووفقاً للدراسة التي أعدتها المستشار المالي المستقل فالأمر سينعكس بايجابية للمؤشرات التشغيلية والمالية للشركات التابعة في الفترات المقبلة ويتوقف عدم الحاجة إلى تموين اضمحلال لهذه الاستثمارات على تحقق الأفتراضات المستقبلية التي تم على أساسها إعداد دراسة تقييم تكالفة الإستحواذ على الشركات.
- ولتمويل هذه الاستثمارات فقد وافقت الجمعية المنعقدة بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ على زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية المرخص به والمصدر وفقاً لقيمة العائلة للسهم ببناءً على دراسة المستشار المالي المستقل والتي بلغت ١١٧٦,٨٥ جنيه للسهم، وفي ١٧ مايو ٢٠٢٠ تم استكمال الإجراءات القانونية والإدارية والحصول على موافقات الجهات الإدارية لزيادة رأس المال المرخص به والمصدر. كما أسفرت عملية الإستحواذ عن رصيد دائن غير مطالب به في الأجل القصير لشركة حديد عز بنحو ١,٧ مليار جنية.
- وقد قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار مشترك مع بنك الأهلي ومصر بنحو ٣ مليارات جنية مصرى لتمويل احتياجات رأس المال العامل لشركة العز للصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة وقد بلغ الرصيد في ٢٠٢٠-١٢-٣١ نحو ١,٦ مليارات جنيه وذلك حسب ما ورد بالإضافات المذكورة.
- أصدرت الشركة كفالة تضامنية لصالح البنك بنحو ٤٠ مليون جنيه لشركة العز للصلب المسطح تم تخفيضها إلى نحو ٢٨٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والشركة بصدده اعتماد وإصدار كفالات تضامنية أخرى بنحو ٨ مليارات جنيه والتعهد بعدم السحب من تمويل المساهمين تتضمن نحو ٦ مليارات جنيه لشركة العز للدرفلة ، نحو ١,٣ مليارات جنيه لشركة العز للصلب المسطح.
- بالإضافة إلى كفالة تضامنية لصالح المورد شركة دانييلي (تحت اعتماد الجمعية العامة) بعرض تسوية كافة المبالغ المستحقة والناشئة للمذكور قبل شركتي العز للدرفلة والعز للصلب المسطح وبالبلغة نحو ١,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- حسب ما ورد بالإيضاح رقم (٤٠-٤٠) فقد تعرضت مصر ودول العالم لإنتشار جائحة فيروس (كورونا) وقد أخذت دول العالم قرارات بشأن تحديد السفر والنقل والإنتقال بين الدول وحظر التجوال لفترات قد تصل ل الكامل الوقت وكذا قرار بليقاف تراخيص البناء مما أثر بشكل جوهري على ظروف التشغيل والسوق خلال الفترة ولا يزال، لذا فمن المحتمل ان يكون لذلك تأثير جوهري على عناصر الأصول والإلتزامات والقيمة الإستردادية لهم هذا ولم يتم تحديد تأثير هذا الحدث على القوائم المالية الحالية والمتوترة.

#### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، علماً بأن الشركة قامت بتحديث نظام القيد بالحاسب الآلي وما زال في طور التطوير، كما تمسك الشركة حسابات تكاليف تفي بالغرض منها ونرى تطويرها ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولاته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بدلفاتر.

بعد ذلك، وبناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، تولى السيد الأستاذ/ طارق عبد الوكيل أحمد – الشريك بمؤسسة حازم حسن KPMG عرض ما جاء بالتقرير المشترك لمراقبي الحسابات حازم حسن (KPMG) ومور ايجيت (MOORE EGYPT) عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ،  
والذي جاء كما يلي:

#### إلى السادة / مساهمي شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب — شركة مساهمة مصرية — والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإضافات.

#### مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فإذا كانت مسؤولية إدارة القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً واضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً واضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

#### مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بان القوائم المالية المستقلة خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على آلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشتمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامية العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

#### الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أداؤها المالي وتدقّقاتها النقبية عن السنة المالية المستقلة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

#### فقرات لفت الانتباه:

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلى:-

١- طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١-١٥)، (١-٣٤) من الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، يتضمن بنذ استثمارات مالية في شركات تابعة مبلغ ١٠٠,٨ مليون جنيه مصرى تمثل تكلفة مساهمة الشركة بواقع ١٠٠٪ في رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة بواقع مبلغ ٨,٧ مليون جنيه مصرى و ٢,١ مليون جنيه مصرى على التوالي، وقد أصدرت شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية كفالات تصاميمية متعلقة بآعادة هيكلة المديونيات القائمة على الشركات التابعة لصالح البنوك وموردي عقود توريد المعدات وقطع الغيار الموضحة تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢-٣٤) تحت اعتماد الجمعية العامة وذلك حتى تمام سداد التسهيلات المنوحة للشركات التابعة، وفي ضوء بعض المؤشرات المالية السلبية للشركات التابعة طبقاً لقوانينها المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ووفقاً لخطبة الشركة الاستثمارية للنمو والتكامل فقد قامت إدارات الشركات التابعة بإعداد موازنات تقديرية لسنوات ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٦ تتبّنى فيها تحقيق أرباح وتحسين لنتائج النشاط خلال تلك السنوات وذلك بالإضافة إلى خطه مساندة من الشركة القابضة للحصول على الدعم والتمويل اللازم للتشغيل مما ينعكس إيجابياً على المؤشرات التشغيلية والمالية في السنوات المقبلة للشركات التابعة والاستفادة من الخسائر الضريبية المرحلية والتي تتوقف على تحقيق الافتراضات المستقبلية التي تم على أساسها إعداد تلك الموازنات المذكورة أعلاه. ويتوقف عدم الحاجة إلى تكوين اضمحلال لهذه الاستثمارات على تحقيق الافتراضات المستقبلية التي تم على أساسها إعداد الموازنات المذكورة أعلاه.

كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١٩)، (١-٢٩) من الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية المستقلة، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع الصلب السابق تمنعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٠.

وترى إدارة الشركة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إ حاللة نقطة خلاف متعلقة ببالغ رسم التنمية على الواقع المنقول المعني إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها ببالغ رسم التنمية على الواقع المنقول المعني مع بقاء الأوعية الضريبية المغافاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالإتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحسن

قانونا ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ . وقد قامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقّع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه وقد بلغت المبلغ المسددة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير . وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ ، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحمّلها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٣- كما هو موضع تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١٩)، (٢٩-٣٨)، (٢٠٥) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة ، فقد نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن قيمة ضريبة المبيعات الإضافية عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٠١٢ يونيو حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٢٠١٢ أكتوبر مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة . وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطلوب بها مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات . وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٤- كما هو موضع تفصيلاً بالإيضاح رقم (٤٠) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة ، حيث تعرضت معظم الدول ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ إلى إنتشار جائحة فيروس (كوفيد-١٩) المستجد ، مما تسبب في إضرارات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام لذا من المحتمل أن يكون لذلك تأثير جوهري على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الإستردادية لها وكذا نتائج الأعمال بالقواعد المالية المستقلة للشركة خلال الفترة والفترات القادمة بالإضافة إلى التأثير المحتمل على توفير الخامات والمستلزمات الازمة للإنتاج وعمليات التشغيل والطلب على منتجات الشركة والسيولة المتوفرة لديها ، وطبقاً لما هو وارد بالإيضاح المذكور أعلاه فإن إدارة الشركة تقوم حالياً بإدارة خطر هذا التأثير على القواعد المالية المستقلة الحالية لها ، وتؤكد أن قيم الأصول والالتزامات بالقواعد المالية المستقلة قد تم تحديدها بناءً على أفضل تقدير لأحدث بيانات متاحة لديها ، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكيد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى المتوقع وال فترة الزمنية التي ينتظر عندها إنتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من آثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

#### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القواعد المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

وقد طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع من السادة مراقبى حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات - إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية - عرض تقريرهم عن القواعد المالية المجمعـة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١؛ حيث طلبت الأستاذة المحاسبة/ أمانى صلاح الدين عبد الله - وكيل أول الوزارة - مدير ادارة حسابات الصناعات المعدنية بالجهاز المركزى للمحاسبات من الأستاذ المحاسب/ على حسن رشوان مدير عام - نائب مدير الادارة بتلاوة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالي:

#### تقرير عن القوائم المالية المجمعة:

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ "قانون الاستثمار" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغ إجمالي حقوق الملكية والالتزامات بها نحو ٤٤,١٢٧ مليون جنيه وكذا قائمة الدخل المجمعة والتي أظهرت صافي خسارة بنحو ٤,٦٧٦ مليون جنيه، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة والتدفقات النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وللبيانات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

#### مسؤولية الادارة عن القوائم المالية المجمعة:

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة الشركة، فالادارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

#### مسؤولية مراقب الحسابات:

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتنطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة الدورية خالية من أي خطأ هامة ومؤثرة.

بالنسبة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (سنة المقارنة) فقد تم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر أصدر تقريره في ٤ يونيو ٢٠٢٠ برأي غير متحفظ عليه.

كما أنه تم مراجعة الشركات مصانع العز للدرفلة والعز للصلب المسطح وكونتراستيل ومصر لصناعة المواسير للفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمعرفة مراقب حسابات آخر وقد أصدر رأياً غير متحفظ على هذه القوائم. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة الدورية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة الدورية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة الدورية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة ونعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

#### الرأي:

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة تعبر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأداءها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ولوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المجمعة.

#### فقرات لفت الانتباه:-

- مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً نود أن نلفت الانتباه إلى مايلي:  
تم جرد أصول ومخزون الشركة القابضة تحت مسؤولية إدارة الشركة ونظراً لظروف جائحة كورونا فقد تم تشكيل لجان للجرد يراعي فيها الإجراءات الاحترازية بمعرفة إدارة الشركة القابضة.
- حسب ما ورد تفصيلاً بالإيضاحات المتممة أرقام (٢٠)، (٢٤)، (٣٠)، (٣٦) – (٤) فإن هناك خلافات بين الشركة ومصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك وهيئة ميناء الإسكندرية وقامت الشركة باللجوء إلى اتخاذ إجراءات قانونية لحفظ حقوقها وتم سداد بعض من هذه المطالبات وترى إدارة الشركة بناءً على رأي مستشارها القانوني والضربي بكفالة الأرصدة وصحة ما تم من إجراءات.
- حسب ما ورد تفصيلاً بالإيضاحات المتممة للقواعد أرقام (٢) و(١٣) و(٢٢) و(٢٥) و(٢٩) و(٣٥) و(٤٠) و(٣٧) و(١٣٧) و(٣٩) و(٤٠) ووفقاً لخطة الشركة القابضة الاستثمارية للنمو والتكامل فقد إنعمت الجمعية العامة غير العادية في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ زيادة بند الاستثمارات في الشركتين التابعتين بنحو ٨,٩٥ مليار جنيه مصرى ليصبح الاستثمار كالآتي :
- نحو ٨,٧٠٤ مليار جنيه قيمة الاستثمار في شركة العز لصناعة الصلب المسطح، بنسبة ملكية نحو ١٠٠% وقد سبق أن أصدرت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية كفالة تضامنية لشركة العز للصلب المسطح بنحو ٤,٣٠ مليون جنيه تم تخفيضها إلى نحو ٢٨٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والشركة بصدق إصدار وإعتماد كفالات تضامنية أخرى بحد أقصى ١,٣ مليار جنيه والتعهد

- بعد السحب من تمويل المساهمين، هذا وقد بلغت الخسائر المرحلة للشركة طبقاً لقوائمها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ١٢،٠٩٧ مليون جنيه بنسبة نحو ٨٩,٧٪ من حقوق الملكية قبل خصم الخسائر.
- وطبقاً لاتفاقية بنوك الإقراض مع الشركة فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهنًا عقارياً وتجارياً وكذلك رهن حيازى على المخزون والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإئتمان والتوريد والمعاونة والتأمين الفنى لصالح البنك الأهلي المصرى (وكيل الضمانات المحلية) وبين رويل بنك - أووف أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية).
- نحو ٢،٠٨٤ مليار جنيه قيمة الإستثمار في شركة مصانع العز للدرفلة بنسبة ملكية نحو ١٠٠٪ ، هذا وقد بلغت الخسائر المرحلة للشركة طبقاً لقوائمها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٤،٧٧٣ مليون جنيه بنسبة نحو ٢٣٥٪ من حقوق الملكية قبل خصم الخسائر وشركة عز الدخيلة بقصد إصدار وإعتماد كفالة تضامنية لشركة العز للدرفلة لصالح البنوك بحد أقصى ٦,٧ مليون جنيه مع التعهد بعدم سحب التمويل من المساهمين.
- ووفقاً لشهادة البنك الأهلي المصري (وكيل الضمان لفروض الشركة) يوجد رهن عقاري على أرض ومبانٍ وعقارات مصنوع العاشر من رمضان.
- وكما هو موضح بالسجل التجاري للشركة فإنه يوجد رهن تجاري لصالح وكيل الضمان عن نفسه وبنيه عن البنك المقرضة على كافة المقومات المادية والمعنوية والآلات والمعدات والسمعة التجارية وحقوق الملكية الصناعية الخاصة بالشركة.
- كما تم الاتفاق على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة دانيلى (تحت اعتماد الجمعية العامة) بغض تسوية كفالة المبالغ المستحقة والنائنة للمذكور لدى شركتي العز للدرفلة والعز للصلب المسطح وبالنسبة نحو ١,٧ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ووفقاً للدراسة التي أعدتها المستشار المالي المستقل في يونيو ٢٠١٩ فالأمر سينعكس بيجابية للمؤشرات التشغيلية والمالية للشركات التابعة في القرارات المقبلة ويتوقف عدم الحاجة إلى تكوين إضمحلال لهذه الإستثمارات على تحقق الافتراضات المستقبلية التي تم على أساسها إعداد الدراسة المذكورة. ولم نجد رأياً على هذه الدراسة.
- وتم موافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على استحواذ الشركة القابضة واستخدام الأرصدة الدائنة الناتجة عن عملية الاستحواذ لإصدار أسهم زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٧ و ٨ من النظام الأساسي للشركة القابضة وتم إستكمال الإجراءات القانونية والإدارية لزيادة رأس المال المصدر والمدفوع.
- حسب ما ورد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٩) لقوائم المالية المجمعة، قامت الشركة القابضة بالاستحواذ على أسهم شركة مصانع العز للدرفلة وقد قامت الشركة بتكليف شركة أصول عربية للاستثمار والاستشارات المالية بإعداد دراسة لتخصيص سعر الشراء (PPA) عن استحواذ شركة العز الدخيلة للصلب على شركة العز للدرفلة.
- وجدير بالذكر أن شركة أصول عربية القائمة بإعداد الدراسة استعانت بشركة دانيلى الإيطالية لتقدير آلات ومعدات الشركة علماً بأنها مورد للآلات والمعدات لكل من شركتي العز للدرفلة والعز للصلب المسطح.
- تم تخفيض حقوق الملكية بمبلغ ١٩٦,٥ مليون جنيه يمثل الفرق بين تكلفة الاستحواذ وحصة الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول العز للصلب المسطح في تاريخ الاستحواذ حسب ما ورد بالإيضاح رقم (٢٤٩).
- تم تغيير عملاً التعامل (القيد) بالقواعد المالية لشركة العز للصلب المسطح من الدولار إلى الجنيه المصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- حسب ما ورد بالإيضاح رقم ٣٧ - فقد تعرضت مصر ودول العالم لانتشار جائحة فيروس (كوفيد - ١٩) وقد أخذت دول العالم قرارات بشأن تحديد السفر والنقل والانتقال بين الدول وكذا قررت مصر إيقاف تراخيص البناء مما أثر بشكل جوهري على ظروف التشغيل والسوق خلال الفترة اللاحقة لقوائم ولا يزال، لهذا فمن المحتمل أن يكون لذلك تأثير جوهري على توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج وعمليات التشغيل والطلب على إنتاج الشركة حالياً لم يتم تحديد احتمال تأثير هذا الحدث على القوائم المالية الحالية والمتواعدة.

#### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:-

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظم الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات . علماً بأن الشركة قامت بتحديث نظام القيد بالحاسب الآلي وما زال في طور التطوير. كما تمسك الشركة حسابات تكاليف تفي بالغرض منها ونرى تطويرها ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً لظروف المحیطة.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاحتئه التنفيذية وتعديلاته متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بدفاتر.

بعد ذلك طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، من الأستاذ/ طارق عبد الوكيل أحمد الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن عرض تقرير مراقب الحسابات حازم حسن (KPMG) عن مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والذي جاء كما يلى:

الى السادة / مساهمي شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة مساهمة مصرية  
تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب — شركة مساهمة مصرية — والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتنطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحظير وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشآة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامية العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب — الإسكندرية. شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المجمعة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلى:-

- ١- كما هو موضح بالإيضاح رقم (١٨)، (٣٩-٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة ، فقد حققت كلأ من شركه العز لصناعة الصلب المسطح (شركه تابعه) خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت قيمتها مبلغ ١٢ مليار جنيه مصرى، مثبت عنها أصل ضريبى مؤجل بلغت قيمته المعادل لمبلغ ٩١ مليون جنيه مصرى كما حققت شركة مصانع العز للدرفلة (شركه تابعه) خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٤,٧ مليارات جنيه مثبت عنها أصل ضريبى مؤجل بمبلغ ٥٥ مليون جنيه باجمالي مبلغ ١٤,٤ مليار جنيه مدرج ضمن الأصول الضريبية المؤجلة بقائمه المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ، وقد قامت إدارات الشركات التابعة بإعداد موازنات تقديرية للسنوات ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٦ تتبني فيها تحقيق أرباح وتحسين نتائج النشاط خلال تلك السنوات وذلك بالإضافة الى خطه مساندة من الشركة القابضة للحصول على الدعم والتمويل اللازم للتشغيل مما ينعكس إيجابياً على المؤشرات التشغيلية و المالية في السنوات المقبلة للشركات التابعة والاستفادة من الخسائر الضريبية المرحله والتي تتوقف على تحقيق الافتراضات المستقبلية التي تم علي اساسها اعداد تلك الموازنات المذكورة أعلاه.

- ٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (١٣-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة ، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمنعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٠ . وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن

تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع احالة نقطة خلاف متعلقة ببالغه رسم التنمية على الوعاء المنقول المعنى الى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها ببالغه رسم التنمية على الوعاء المنقول المعنى مع بقاء الاولوية الضريبية المعاقة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهايا بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ . وقد قامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقر على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير . وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحافظ بحقها فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ ، ويصعب فى الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل فى هذه الدعوى.

كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (٣٧)، (١٣١-٤٣) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجموعة، فقد نشا خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخدمات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطلوب بها مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنك. وترى إدارة الشركة القابضة بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في طلبها الشركة القابضة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقائق من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٨-٣) من الإيضاخات المتممة للقوائم المالية، حيث تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ إلى انتشار جائحة فيروس (كوفيد-١٩) المستجد والذي مازال تأثيره قائماً حتى تاريخه، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام، لذا من المحتمل أن يكون لذلك تأثير هام على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذلك نتائج الاعمال بالقواعد المالية للشركة خلال العام والفترات القادمة بالإضافة إلى التأثير المحتمل على توفير الخامات والمستلزمات الازمة للانتاج، وعمليات التشغيل، والطلب على منتجات الشركة والسيولة المتوفرة لديها، وبطريقاً لما هو وارد بالإيضاح المذكور أعلاه فإن إدارة الشركة تقوم حالياً باداره خطر هذا التأثير على القوائم المالية الحالية لها، وتؤكد أن قيم الأصول والالتزامات بالقواعد المالية قد تم تحديدها بناءً على أفضل تقدير لأحدث بيانات متاحة لديها، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكيد نتائجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى المتوقع والفتره الزمنيه التي ينظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يتربى عليه من أثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالى.

وقد قام الأستاذ/ طارق عبد الوكيل أحمد - الشرك مؤسسة KPMG حاز حسن باستعراض تقرير الحكومة السنوية المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، حيث قام سيادته باستعراضه وأفاد بأن هذا التقرير قد أعد استيفاءً لمتطلبات المادة ٤ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية؛ حيث انتهى تقرير السادة مراقبي الحسابات إلى "أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحكومة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة".

البند الثالث: اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، قام الأستاذ/ مصطفى أحمد أمين – رئيس القطاع المالي بعرض ملخصاً للنتائج المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ كما يلي:

(١) القوائم المالية المستقلة المدققة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

- بلغت جملة الأصول مبلغ قدره ٣٧,٥ مليار جنيه، كما بلغ رصيد إجمالي حقوق الملكية مبلغ قدره ٧,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- بلغ مجمل الربح مبلغ قدره ١٨٢٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٧٤ مليون جنيه عام ٢٠١٩.
- بلغت الأرباح الناتجة من أنشطة التشغيل مبلغ قدره ٦٣٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل خسائر قدرها ١٢٤٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩.
- بلغت الخسائر قبل الضرائب مبلغ قدره ١٠٧٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل خسائر بمبلغ قدره ٢٥٣٥ مليون جنيه عام ٢٠١٩.
- بلغ صافي الخسائر بعد الضرائب مبلغ قدره ٨٧٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٢٣١ مليون جنيه عام ٢٠١٩.

(٢) القوائم المالية المجمعة المدققة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

- بلغ مجمل الربح مبلغ قدره ٧٥٢ مليون جنيه مقابل مجمل خساره ٧٣٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩.
- بلغت الخسائر الناتجة من أنشطة التشغيل مبلغ قدره ١٠١١ مليون جنيه خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٢٤٢٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٩.
- بلغ صافي الخسائر بعد الضرائب مبلغ قدره ٤٦٧٦ مليون جنيه خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل ٥٢٢٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٩.

البند الرابع: التصديق على عقود المعاوضة التي تمت خلال عام ٢٠٢٠ والنظر في الموافقة على إبرام عقود

٢٠٢١ معاوضة لعام

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، قام الأستاذ/ مصطفى أحمد أمين – رئيس القطاع المالي بعرض موقف المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وكذا المعاملات المطلوب إبرامها خلال عام ٢٠٢١، على النحو التالي:

أولاً: المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

(أ) المبيعات من شركة العز الدخيلة للصلب إلى الأطراف ذات العلاقة

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل بيع (جنيه)	شروط التعامل
شركة حديد للتجارة والصناعة والمقولات "كونتراك"	خبث وقصور وأكسيد تلبير شقة ٦ أكتوبر	١٠٦,٦١٠,٩٩٦	طبقاً للشروط التعاقدية
	ابجل مصنع تدوير الخبث الإجمالي	٢٤,٠٠٠	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد سليم مربعات بيلت خردة حجر جيري	١٨٦,٨٨٤	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد سليم مربعات بيلت	١٠٦,٨٢١,٨٨٠	فوان الأسعر الشهري
شركة حديد عز	حديد سليم مربعات بيلت خردة حجر جيري	٢٧,١٥٧,٢٨٩	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد مختزل مواد خام دولوميت	٩٥,٦٦٤,٢٤٠	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد مختزل مواد خام دولوميت	٥٥٢,٦٩٤,٩١٤	طبقاً للشروط التعاقدية
	الإجمالي	٢,٣٩٠,٧٥٧	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد سليم مربعات بيلت خردة حجر جيري	٦٧٧,٩٠٧,٢٠٠	فوان الأسعر الشهري
شركة العز للصلب المسطح	حديد - سلك ربط مربعات بيلت	١٠,٨٣٢,١١١	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد مختزل مواد خام دولوميت	١,٦٠٦,١٩٤,٩٦٣	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد مختزل مواد خام دولوميت	١,١٧٠,٤٦٣,٥٣٠	طبقاً للشروط التعاقدية
	مواد خام دولوميت	١,١٥٠,٣٣٦,٦٩٤	طبقاً للشروط التعاقدية
	الإجمالي	١٨٠,٥٠٨	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد سليم مربعات بيلت خردة حجر جيري	٣,٩٣٨,٠٠٧,٨٠٦	فوان الأسعر الشهري
شركة مصنع العز للرفقة	حديد سليم مربعات بيلت خردة حجر جيري	٥٩,٣٣١,٤٨١	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد مختزل مواد خام دولوميت	١٠٩,٤٩٧,٣٥٣	طبقاً للشروط التعاقدية
	حديد مختزل مواد خام دولوميت	٩٤٦,٦٨٥,١٧٨	طبقاً للشروط التعاقدية
	الإجمالي	٤,١٨٨,٥٨٣,٨٢١	طبقاً للشروط التعاقدية

(ب) مشتريات شركة العز الدخيلة للصلب من الأطراف ذات العلاقة

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل شراء (جنيه)	شروط التعامل
شركة حديد للتجارة والصناعة والمقولات "كونتراك"	توريدي سولار وبذرين	١٢,٩٩٠,٤٩٢	طبقاً للأسعر المعلن
	ابجل الورشة والمعدات	٤,٣١٤,١٨٠	طبقاً للشروط التعاقدية
	ابجل رست المينا	٣٦٣,٥٢٤	طبقاً للشروط التعاقدية
	خردة مسترجعة	٥٧,٦٣٧,٢٩٠	طبقاً للشروط التعاقدية
	خبث متدرج	١,٦٠٦,٩٧٤	طبقاً للشروط التعاقدية
	نولون نقل رواسب حديدية	٦١٢,٩١٤	طبقاً للشروط التعاقدية
	الإجمالي	٧٧,٥٢٥,٣٧٤	
شركة مصر لصناعة المواسير والمسبوكات	بلاكت خشب	٦,٤٤٣,٨٦٨	طبقاً للشروط التعاقدية
العز لصناعة الصلب المسطح	حديد سليم	٤,٥٤٥,٢٣٧,١٥٠	طبقاً للشروط التعاقدية
شركة مصنع العز للرفقة	حديد سليم	٢٠,٢٨١,٥١٨	طبقاً للشروط التعاقدية
شركة حديد عز	حديد سليم	١٠٤,٢٦٢,٣٨٨	طبقاً للشروط التعاقدية

#### (ج) الإعارات

- بلغت الإعارة إلى شركة مصانع العز للدرفلة مبلغ ١٩٢,٢ مليون جنيه عبارة عن ٧٩,٤٦ ألف طن اكسيد حديد بقيمة ١٩٢ مليون جنيه و مواد خام آخرى بقيمة ٣٥ ألف جنيه .
- بلغت الإعارة لمجموعة شركات عز ٥٥٧,٩٣ مليون جنيه عبارة عن ١٢٦,١ ألف طن خردة بقيمة ٥٥٧,٦ مليون جنيه وأخرى بقيمة ٢٩٧,٤ ألف جنيه .
- استعارت الشركة من شركة العز لصناعة الصلب المسطح قطع غيار وخامات بقيمة ١٠٨ مليون جنيه عبارة عن ١٠٦,٧ مليون جنيه خردة و ١,٤ مليون جنيه خامات و ١١٦ ألف جنيه قطع غيار .
- بلغت الإعارة إلى شركة العز لصناعة الصلب المسطح ٣٧٠ مليون جنيه، عبارة عن ٣٨,٢ ألف طن خردة مستوردة بقيمة ١٦٤,١١ مليون جنيه و ١,٤٨ الف طن خردة محلية بقيمة ٨,٧ مليون جنيه و ٤٩,٤ طن اقطاب جرافيت بقيمة ٥٣ مليون و ١٠ طن درافيل بقيمة ٤,١٣ مليون جنيه و ٣,٦ ألف طن سيلكون منجنيز بقيمة ٦٢,٥ مليون جنيه و قطع غيار بقيمة ٧,٥ مليون جنيه و مواد خام آخرى بقيمة ٦٠,٨ مليون جنيه.

#### (د) أخرى

- معاملات مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس المال الشركة وتمثل التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين، وقد بلغ قيمة الوثائق المدفوعة ١٠٠,٣ مليون جنيه.
- معاملات مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص والذي يمتلك حصة في رأس المال الشركة، وقد سددت الشركة الاشتراكات في هذا الصندوق ٦٠,٦ مليون جنيه.
- معاملات مع صندوق التأمين الخاص لموظفي الشركة تسدد فيه الشركة ١٨,٢٥٪ من أجر الاشتراك عن العاملين، والذي بلغ قيمته ٢٣,٣ مليون جنيه.

#### ثانياً: المعاملات المنتظر القيام بها مع الشركات والأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢١:

بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للنص على استبدال نص البند (٨ - أولًا) من المادة (٢١٧) التي توضح اختصاصات الجمعية العامة العادية؛ ليصبح نص البند (٨) المشار إليه "الترخيص مقدمًا للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بابرام عقود معاوضة مع الشركة، على أن يكون الترخيص لكل عقد على حدة". وتطبيقاً لذلك، تتمثل المعاملات المنتظر القيام بها مع الشركات والأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢١ فيما يلي:

#### ١- المعاملات مع شركة حديد للتجارة والصناعة "كونتراستيل"

تمتلك شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية ٩٠٪ من تلك الشركة، كما يمتلك صندوق العاملين وجمعية الخدمات للعاملين بالشركة ١٠٪ الباقي، ونوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام ٢٠٢٠:

١/١ بيع الأكسيد والقشور ومنتجات الجير وخبث الحديد ومخلفات مصانع بقيمة ١٦٠ مليون جنيه.

- ٢/١ بيع مخلفات ومكهنات وأصناف مستغلى عنها ناتجة عن أعمال شركة الدخيلة، وذلك لصالح شركة الدخيلة مقابل حصول كونتراستيل على نسبة من ثمن بيعها، وفقاً لشروط التعاقد بين الشركتين.
- ٣/١ تأجير شقة بمدينة ٦ أكتوبر مملوكة لشركة الدخيلة بقيمة سنوية ٢٤ ألف جنيه.
- ٤/١ تأجير مساحة ١٠٠ ألف متر مربع لإقامة مصنع فصل الحديد من الخبث لكونتراستيل بقيمة ١٩٧ ألف جنيه.
- ٥/١ توريد وتقديم الخدمات التالية لشركة الدخيلة:-
- ١/٥/١ توريد منتجات إكسون موبيل من السولار والبنزين (باعتبارها وكيلًا لأعمال تلك الشركة) بأسعار البيع المعتمدة من شركة إكسون موبيل بقيمة ١٩ مليون جنيه.
- ٢/٥/١ توريد خردة حديدية مستخرجة من خبث الحديد (مخرجات مصنع تكسير الخبث) وكذلك خبث متدرج. بقيمة ٤٧ مليون جنيه.
- ٣/٥/١ استئجار ورشة مملوكة لشركة كونتراستيل، والمقامة على أرض شركة الدخيلة بعد خصم القيمة الإيجارية بقيمة ايجارية صافية ٤٤ مليون جنيه بعد خصم قيمة استغلال الأرض المملوكة للدخيلة وقرها ٢٠٧ ألف جنيه.
- ٤/٥/١ تأجير عدد (٣) ونش و(٤) لودر – وثلاث سيارات رش وشفط وتانك مملوكة لشركة كونتراستيل. بقيمة ٤٢ مليون جنيه سنويًا.
- ٥/٥/١ استئجار مبني من كونتراستيل مجهز لإعداد الوجبات برأست الميناء. بقيمة ٣٥١ ألف جنيه.
- ٢- المعاملات مع شركة العز لصناعة الصلب المسطح:

تمتلك شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية نسبة تصل إلى ١٠٠٪ من تلك الشركة، ونظراً لوجود تنسيق دائم بين الشركة وشركتها التابعة في مجال الانتاج والتسويق والمبيعات والمشتريات والتمويل والصيانة باعتبارها شركة مملوكة بالكامل لشركة العز الدخيلة، نوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام ٢٠٢١:

- ١/٢ إصدار عقود الكفالات التضامنية حسب الحاجة لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح بالبنوك ولدى الموردين الرئيسيين.
- ٢/٢ إصدار عقود تسهيلات مصرافية حسب الحاجة لصالح شركة العز للصلب المسطح بالبنوك.
- ٣/٢ بيع سلك الرابط لشركة العز لصناعة الصلب المسطح طبقاً للأسعار الشهرية المعلنة لكمية ١٥٠٠ طن حسب قوائم الأسعار الشهرية.
- ٤/٢ بيع منتجات وسيطة حسب الحاجة بـالتكلفة الفعلية مضافة إليها هامش ٣٪ كحد أقصى لكميات فى حدود ١٥٠ ألف طن خام مختزل و ٤٠٠ ألف طن مربعات صلب البليت.

- ٥/٢ بيع مواد خام رئيسية ومساعدة وقطع غيار بالتكلفة الفعلية مضافة إليها ١% مصاريف إدارية لكمية في حدود ٦٠٠ ألف طن خرده ولكميات وأصناف متنوعة من الخامات المساعدة والحراريات والاكترود وقطع الغيار في حدود ٢٠٠ مليون جنيه وحسب احتياجات الشركات التابعة مع تفويض الأعضاء المنتدبين في تفاصيل العقود.
- ٦/٢ إعارات متبادلة لبعض العاملين بين شركة الدخيلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح لنقل الخبرات والتدريب.
- ٧/٢ خدمات تشغيل واصلاح وصيانة متبادلة بين الشركتين بالتكلفة مضافة إليها ٣% مصاريف إدارية وتمويلية كحد أقصى.
- ٨/٢ إعارة متبادلة للخامات الرئيسية والمساعدة وقطع غيار حسب الحاجة.
- ٩/٢ شراء حديد تسليح لحوالي ٦٠٠ ألف طن مع تفويض السادة أعضاء مجلس الإدارة المنتدبين في الموافقات والتسيير وكافة بنود العقود.
- ١٠/٢ شراء خامات رئيسية ومساعدة وقطع غيار بالتكلفة مضافة إليها ١% مصاريف إدارية في حدود الاتي: ٣٠ ألف طن خرده ٦٠٠ ألف طن مقولب - ماقيمته ١٠ مليون جنيه خامات مساعدة وحراريات ومهام وقطع غيار.
- ١١/٢ شراء منتجات وسيطة بالتكلفة الفعلية مضافة إليها هامش ٣% كحد أقصى.

### ٣- المعاملات مع شركة مصانع العز للدرفلة:

تمتلك شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية نسبة تصل إلى ١٠٠٪ من تلك الشركة، ونظرًا لوجود تنسيق دائم بين شركة الدخيلة وشركة العز للدرفلة في مجال الانتاج والتسويق والمبيعات والمشتريات والصيانة والتمويل باعتبارها شركه مملوكة بالكامل لشركة العز الدخيلة، نوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام ٢٠٢١ :

- ١/٣ اصدار عقود الكفالات التضامنية حسب الحاجه لصالح شركة مصانع العز للدرفله بالبنوك المصريه ولدى الموردين الرئيسيين.
- ٢/٣ اصدار عقود تسهيلات مصرفيه حسب الحاجه لصالح شركة مصانع العز للدرفلة بالبنوك المصريه.
- ٣/٣ إعارة متبادلة لبعض العاملين بين شركة الدخيلة وشركة مصانع العز للدرفلة لنقل الخبرات والتدريب
- ٤/٣ بيع سلك رباط طبقاً للأسعار المعلنة لحوالي ٧٠٠٠ طن حسب قوانم الأسعار الشهرية.
- ٥/٣ شراء منتجات الحديد بكمية ١٠ الاف طن بالاسعار المعلنة مع تفويض الأعضاء المنتدبين في الموافقات وكافة بنود العقد.
- ٦/٣ إعارة متبادلة للخامات الرئيسية والمساعدة وقطع غيار بين الشركتين حسب الحاجة.
- ٧/٣ بيع المنتجات الوسيطة حسب الحاجة بالتكلف الفعلية مضاف اليها ٣% كحد اقصى في حدود ٢٠٠ ألف طن مختزل- ١٨٠ الف طن مربعات صلب البليت.
- ٨/٣ شراء المنتجات الوسيطة حسب الحاجة بالتكلف الفعلية مضاف اليها ٣% كحد اقصى.

٩/٣ بيع مواد خام رئيسية ومساعده وقطع غيار بالتكلفة الفعلية مضافاً اليها ١% مصاريف إدارية ، وذلك في حدود كمية ١٠ مليون طن خام حديد – وما قيمته ٥٠ مليون خامات مساعده وحراريات وقطع غيار ومستلزمات انتاج.

١٠/٣ شراء خامات رئيسية ومساعده وقطع غيار بالتكلفة مضافاً اليها ١% مصاريف إدارية .  
١١/٣ خدمات تشغيل واصلاح وصيانة متبادلة بين الشركتين بالتكلفة مضافاً اليها ٣% مصاريف إدارية وتمويلية كحد أقصى.

#### ٤- المعاملات مع شركة العز للصناعات الطبية

تمتلك شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية نسبة ٣٠٪ من تلك الشركة، ونظراً لوجود تنسيق دائم بين الشركة وشركة العز للصناعات الطبية نوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام ٢٠٢١ :  
١/٤ اعارة بعض العاملين من شركة العز الدخيلة لنقل الخبرات والتدريب.

٢/٤ أعمال إصلاح وصيانة بين الشركتين بالتكلفة مضافاً اليها ٣% مصاريف إدارية وتمويلية كحد أقصى.  
٣/٤ التعاقد على خدمات تشغيل متبادلة وذلك باستغلال الطاقات الانتاجيه الفائضه لمصلحة الآخر وذلك بسعر التكلفة مضافاً اليها ٣% كحد اقصى مقابل المصاريف الإدارية والتمويلية

٥- المعاملات مع شركات مجموعة عز الصناعية (شركة حديد عز – شركة العز للسيراميك والبورسلين )

#### الجوهرة " شركة العز للتجارة ومواد البناء )

نظراً لوجود تنسيق دائم بين الشركة ومجموعة شركات العز في مجال التسويق والمبيعات والمشتريات، نوضح فيما يلي بيان الأعمال ومشروعات العقود عن عام ٢٠٢١ -  
١/٥ بيع لفائف وحديد تسليح شركة الدخيلة من الأطوال طبقاً لقوائم الأسعار الشهرية المعلنة، لكمية ٥٠ ألف طن.

٢/٥ بيع منتجات وسيطة بالتكلفة الفعلية مضافاً اليها هامش ٣% كحد اقصى، لكمية ٥٠ الف طن من البيليت.

٣/٥ بيع / شراء مواد خام رئيسية ومساعده وقطع غيار حسب الحاجة بالتكلفة الفعلية مضافاً اليها ١% مصاريف إداريه بيع خردة ٧٥٠ الف طن – شراء خردة ٧٥٠ ألف طن.

٤/٥ شراء حديد تسليح من حديد عز بكمية قرها ٢٠ الف طن مع تفويض أعضاء مجلس الإدارة المنتدين في التسعير والموافقات والتعاقدات.

٥/٥ شراء منتجات وسيطة في حدود ٢٠ ألف طن بالتكلفة الفعلية مضافاً اليها هامش ٣% كحد اقصى.

٦/٥ شراء منتجات السيراميك اللازمه لشركة العز الدخيلة لبعض أعمال الصيانة وتطوير المبني من شركة الجوهرة وبأسعار كبيرة موزعي تلك الشركة عند التسليم.

٧/٥ التعاقد على خدمات تشغيل بين الشركتين وذلك بالتكلفة الفعلية مضافاً اليها ٣% مصاريف إدارية وتمويلية كحد أقصى.

٨/٥ إعارة متبادلة لبعض العاملين بين شركة الدخيلة وشركة حديد عز لنقل الخبرات والتدريب.

٩/٥ إعارة متبادلة لخامات وقطع غيار حسب الحاجة وطبقاً لظروف المخزون والتشغيل.

٥- أعمال إصلاح وصيانة بين الشركتين بالتكلفة مضافاً إليها ٣% مصاريف إدارية وتمويلية كحد أقصى.

**٦- المعاملات مع شركة مصر لصناعة المواسير والمسبوكات:**

التعاقد مع تلك الشركة ل القيام ببعض الأعمال الخشبية مثل الطبالي طبقاً لأسعار السوق التنافسية بحوالى ٧ مليون جنيه

**٧- المعاملات مع شركة مصر للتأمين:**

التعاقد مع شركة مصر للتأمين على ممتلكات الشركة وكافة المخاطر التأمينية التي قد تواجهها.

**٨- المعاملات مع شركة العز الدخيلة للحديد والصلب - مصر**

تتمثل في متابعة الإجراءات الإدارية للعلامة التجارية مع الجهات الحكومية.

**٩- المعاملات مع البنك الأهلي المصري**

تتمثل في كافة المعاملات المصرفية والتسهيلات البنكية.

**١٠- المعاملات مع بنك مصر**

تتمثل في كافة المعاملات المصرفية والتسهيلات البنكية.

**١١- بنك الاستثمار القومي وشركاته الإستثمارية والصناديق التابعة له**

تتمثل في كافة المعاملات ومنها المعاملات المالية .

وقد أوضح السيد الأستاذ/ العضو المنتدب أن المعاملات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة من شركاتها التابعة وشركات مجموعة عز المتعلقة ببيع وشراء الخامات الرئيسية والمساعدة وقطع غيار والمنتجات الوسيطة سوف تتم بالتكلفة الفعلية مضافاً إليها ١% مصاريف إدارية وذلك بالنسبة للسداد الفوري خلال ٤٤ يوم من تاريخ المطالبة بالسداد، على أن يتم فرض مصروفات تمويلية تمثل مصروفات تأخير على أساس أسعار الفائدة على التسهيلات الممنوحة والمقررة من البنك المركزي المصري (٨% سنوياً).

وقد أوضح السيد المهندس/ رئيس الاجتماع أن الأمر معروض على الجمعية العامة للتصديق على عقود المعاوضة التي تمت خلال عام ٢٠٢٠ ، والترخيص لمجلس الإدارة بابرام عقود معاوضة لعام ٢٠٢١ على النحو المشار إليه سالفاً تطبيقاً لقرار السيد وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠.

**البند الخامس: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ :**

حيث وافق السادة المساهمون على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

**البند السادس: تعيين مجلس الإدارة لدورة قادمة طبقاً للنظام الأساسي:**

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، قام السيد/ العضو المنتدب باستعراض إعادة تشكيل مجلس الإدارة وذلك تطبيقاً للنظام الأساسي للشركة، وكذلك نص المادة رقم (٧٧) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ووفقاً للمادة

رقم (٢٣٤) من لائحته التنفيذية، بجواز تجديد عضوية عضو مجلس الإدارة الذي انتهت مدة عضويته لمدة أو مدد أخرى.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، وبما يضمن التمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة، فقد وردت الترشيحات الجهات الاعتبارية الممثلة للسادة المساهمين لدورة جديدة لمجلس الإدارة على النحو المعروض تفصيلاً في المذكورة المعروضة على الجمعية العامة؛ حيث وافقت الجمعية العامة بالإجماع على ترشيحات الجهات الاعتبارية الممثلة للسادة المساهمين.

#### البند السابع: الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠٢١ وحدودها، وإعتماد ما سبق

##### صرفه عن العام السابق

بناءً على طلب السيد المهندس/ رئيس الاجتماع، قام السيد/ العضو المنتدب باستعراض موقف التبرعات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، حيث أشارت المذكورة المعروضة على المجلس إلى أنه في ضوء قرار الجمعية العامة العادية الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٤ بالترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠٢٠ في حدود ٥٠ مليون جنيه (خمسون مليون جنيهًا مصرى)، وحيث تم زيادة قيمة التبرعات المرخص بها لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠ إلى مبلغ قدره ٧٠ مليون جنيه (سبعون مليون جنيهًا مصرى)، واعتماد التبرعات المنصرفة خلال عام ٢٠٢٠، والبالغ قيمتها ٦٩,٦٣٠,٧٦٧ جنيه (تسعة وستون مليوناً وستمائة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وسبعين وستون جنيهًا مصرى).

من ناحية أخرى، وافقت الجمعية العامة بالإجماع على المقترح المعروض بالترخيص لمجلس الإدارة بتبرعات حدها ١٠٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١. كما وافقت الجمعية على اعتماد ما سبق صرفه عام ٢٠٢٠ حسب ما هو وارد بالبند السابع من القرارات.

#### البند الثامن: التصديق على مكافأة ومزايا السيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية التي تنتهي في

٢٠٢١/١٢/٣١

عرض السيد/ العضو المنتدب التصديق على المكافأة الشهرية للسيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، لكن نفس ذات المكافأة الشهرية عن العام السابق، وذلك بجانب المزايا العينية من علاج وسيارة واستراحة، وذلك اعتباراً من ٢٠٢١/١/١، حسب ما هو موضح بالبند الثامن من القرارات.

وقد تم استعراض باقي بنود جدول الأعمال المتضمن أيضاً تحديد البدلات التي يتلقاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، وكذا تعين السادة مراقبى حسابات الشركة وتحديد أتعابهم عن السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وقد أسفت نتائج المناقشات عن موافقة الجمعية العامة بالإجماع على القرارات التالية:

أولاً: التصديق بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في

.٢٠٢٠/١٢/٣١

ثانياً: الموافقة بالإجماع على تقرير السادة مراقبى الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية

المنتهية في .٢٠٢٠/١٢/٣١ ، والموافقة بالإجماع على تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في

.٢٠٢٠/١٢/٣١

ثالثاً: الموافقة بالإجماع على اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية

.٢٠٢٠/١٢/٣١

رابعاً: الموافقة بالإجماع - بعد استبعاد تصويت الأطراف المرتبطة. على التصديق على عقود المعاوضة التي

تمت خلال عام ٢٠٢٠ والمعروضة على نحو تفصيلي بالمحضر، والترخيص لمجلس الإدارة بابرام عقود

المعاوضة عن الأعمال المنتظر القيام بها مع الشركات والأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢١ والمعروضة

على وجه التحديد على الجمعية العامة تطبيقاً لقرار السيد وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠.

خامساً: الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية

.٢٠٢٠/١٢/٣١

سادساً: الموافقة بالإجماع على تعيين مجلس إدارة لدورة قادمة طبقاً للنظام الأساسي، وبما يضمن التمثيل

النسبي للمساهمين في عضوية مجلس الإدارة، وفقاً للترشيحات الواردة من الجهات الاعتبارية، وبيانها

على النحو التالي:

١- شركة حديد عز

- المهندس/ فاروق زكي ابراهيم محمد
- الأستاذ/ محمد رائد محمود نور الدين البيلاوي
- الأستاذ/ محمد باهر عبد الحميد محمد محرز
- الأستاذ/ علاء سعد أبو الخير
- الأستاذ/ ساهر إبراهيم الفار
- الأستاذ/ ممدوح فخر الدين حسين الروبي
- المهندس/ جميل فؤاد اسكندر
- المهندس/ أحمد نبيل أحمد محمد

٢- بنك الاستثمار القومي

- السيد الأستاذ/ ممدوح هاشم عبد الواحد
- السيد الأستاذ/ محمد أحمد سيد أحمد

٣- البنك الأهلي المصري

- الأستاذ/ أشرف احمد عبد المنعم محمود

٤- الهيئة القومية للتأمين والإجتماعي

- السيد الأستاذ/ محسن الطنطاوى القصبي غانم

٥- الهيئة المصرية العامة للبترول ( لم يحدد بعد )

٦- شركة مصر للتأمين

- السيد الأستاذ/ عمرو كمال حامد محمد حسن حزين

٧- الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعددية

- السيد المهندس/ محمد محمد أنور أحمد

سابعاً: الموافقة بالإجماع على الترخيص لمجلس الإدارة بتقديم تبرعات خلال عام ٢٠٢١، وإعتماد ما سبق صرفه عن العام السابق، على النحو التالي:

(١) الموافقة على تعديل قرار الجمعية العامة العادية السابق الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٤ بزيادة قيمة التبرعات المرخص بها لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠ إلى مبلغ قدره ٧٠ مليون جنيه (سبعون مليون جنيهًا مصرىً)، واعتماد التبرعات المنصرفة خلال عام ٢٠٢٠، وبالبالغ قيمتها ٦٩,٦٣٠,٧٦٧ جنيه (تسعة وستون مليوناً وستمائة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وسبعة وستون جنيهًا مصرىً).

(٢) الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه (مائة مليون جنيهًا مصرىً) تبرعات لعام ٢٠٢١ للأغراض الإجتماعية ومساندة المجتمع المحلي، على أن يعرض موقف التبرعات دورياً على مجلس الإدارة (كل ثلاثة أشهر).

ثامناً: الموافقة بالإجماع على مكافأة ومزايا السيد/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، وذلك بواقع ٢٢٠ ألف جنيه ( مئتان وعشرون ألف جنيه مصرى ) صافي شهرياً، بالإضافة إلى البدلات المقررة من الجمعية العامة للشركة، وكذلك المزايا العينية من علاج وسيارة وإستراحة، وهي ذات قيمة المكافأة والبدلات والمزايا عن العام السابق .

تاسعاً: الموافقة بالاجماع على استمرار البدلات التى يتلقاها السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية  
التي تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ عند نفس قيمة البدلات خلال العام السابق، لتصبح كما يلى:

- مقابل حضور للعضو عن كل اجتماع بواقع ١٠٠٠ جنيه (صافى).

- مقابل انتقال وإقامة للعضو عن كل اجتماع بواقع ١١٠٠٠ جنيه (صافى).

عاشرأً: الموافقة بالاجماع على تعيين السيد الأستاذ المحاسب/ شرين مراد نور الدين المحاسب القانونى -  
مؤسسة مور إيجيبت- (ش.م.م) مراقب لحسابات الشركة عن السنة المالية التي تنتهي في  
٢٠٢١/١٢/٣١ ، وتحديد أتعاب سيادته بواقع ٣٠٠ ألف (ثلاثمائة ألف جنيه) عن تلك السنة، وهي ذات  
قيمة الأتعاب عن العام السابق.

وعقب ذلك، اختتمت الجمعية العامة العادية أعمالها؛ حيث كانت الساعة العاشرة صباحاً، وأقفل المحضر  
على ذلك.

#### مراقبة حسابات

رئيس الاجتماع



الصناعات المعدنية

مراقباً الحسابات

أمين السر

جامعاً

الأصوات

الجهاز المركزي للمحاسبات

#### إقرار

أقر أنا المهندس/ فاروق زكي إبراهيم، بصفتى رئيس الاجتماع، بأننى مسؤولاً مسئولية قانونية  
كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد، وذلك فى مواجهة الغير  
والمساهمين أو الشركاء بالشركة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة



مهندس/فاروق زكي إبراهيم